المسؤولية التضامنية والتضاممية عن نقل العدوي الفيروسية

الباحثة/ رشا عيسى حسان عيسى

باحث لدرجة الدكتوراه- كلية الحقوق- جامعة الزقازيق

تحت إشراف

أ.د. محمد شريف عبد الرحمن

أستاذ القانون المدنى- كلية الحقوق- جامعة الزقازيق

أ. د. طارق عبد العزيز الشيخ

أستاذ القانون المدني المساعد- كلية الحقوق- جامعة الزقازيق

(ISSN: 2537- 0758)

المسؤولية التضامنية والتضاممية عن نقل العدوي الفيروسية

الباحثة/ رشا عيسى حسان عيسى

الملخص

أن التزام التضاممي هو الية تشريعية مدنية الغاية منها ضمان الدين للدائن في مواجهة المدينين الذين لا تربط بينهما أي مصلحة أو عقد أو قانون. ذلك أن الضرر الذي يلحق المتضرر أو الدائن الناتج عن فعل المدينين ولو بغير اجتماع نيتهم على احداث الضرر. يكون سببا في ضم ذممهم المالية لكي تكون ضمانة للدائن. والدائن هنا يحق له العودة عليم كل بحسب حصته من الضرر، كما يحق له العودة على أحدهم بكل الضرر. مع احقية هذا الأخير بالحلول محل الدائن والرجوع على المدينين المتضاممين بما أداه فوق حصته، وإننا نرى أن نظام الالتزام التضاممي هو الأفضل والانسب لتنظيم العلاقة القانونية بين المريض المضرور (الدائن) والأشخاص الذين نقلوا اليه العدوى الفيروسية بفيروس كورونا.

Abstact

The joint obligation is a civil legislative mechanism whose purpose is to secure the debt of the creditor in the face of debtors who are not linked by any interest, contract or law. This is because the damage to the aggrieved person or the creditor resulting from the debtors' act, even without their unanimous intent to cause the damage. It is a reason to combine their financial liabilities in order to be a guarantee for the creditor. The creditor here has the right to return, knowing each one according to his share of the damage, and he is also entitled to return to one of them all the damage. With the entitlement of this debtor who fulfilled by substituting for the creditor and recourse to the combined debtors for what he paid in excess of his share, so we believe that the joint obligation system is the best and most appropriate for regulating the legal relationship between the injured patient,(the creditor), and the people who transmitted the viral infection with the Corona virus.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين... **أما بعد،،،**

إن الفرض الاغلب والاعم والذى يتبادر الى الذهن عند الحديث عن أحكام المسئولية عن نقل العدوى الفيروسية- سواء أى عدوى فيروسية بصفة عامة أو نقل العدوى بفيروس كورونا (COVID-19) محل بحثنا بصفة خاصة- هو الفرض الذي يكون المتسبب فيه عن القيام بالفعل الضار (وهو نقل العدوى الفيروسية للمريض) شخصا واحدا ويكون هو المسئول (المدين) بالتعويض عن ذلك وليس عدة اشخاص وهذا الفرض لا تتوافر فيه فرص بحثنا هذا.

ولكن في معرض بحثنا سوف نتدارس حالة ما اذا كان الفعل (الخطأ) الذى أدي لوقوع الضرر ونقل العدوى الفيروسية للمريض والموجب لقيام المسئولية التعويضية قد تم أو حدث من خلال عدة أشخاص مختلفين وليس شخص واحد أى اننا هذا نكون بصدد مسئولية جماعية لعدة أشخاص، بحيث لا يمكن تحديد نسبة الخطأ أو الفعل الضار لكل شخص منفردا على حدى من هؤلاء الاشخاص المتعددين المتسببين بالضرر فيكون جميعهم مسئولين بالتعويض عن الضرر الواقع نتيجة أفعالهم.

مع ملاحظة استحالة تحديد نسبة الخطأ أو الأفعال التي حدثت من كل شخص من هؤلاء المخالطين للمريض المسئولين عن الضرر ونقل العدوى ولذلك لا يمكن مطالبة أحد هؤلاء المسئولين أو كلا على حدى عن نسبة من الضرر او مقدار ما تم من الخطأ وانما يجب مطالبتهم جميعا عن التعويض كاملا عن أفعالهم التي أدت الى نقل العدوى الى المريض (المضرور).

من هنا كانت أهمية بحثنا لتحديد المسؤول عن التعويض في المسؤولية التضامنية والتضاممية عن نقل العدوى الفيروسية...لذلك أختارنا موضوعنا لتحديد المسؤول عن التعويض عن نقل العدوى الفيروسية لتحديد اطراف[1] الالتزام في المسؤولية المدنية التي تحتويها رسالتي بمشيئة المولى عز وجل... راجية من المولى التوفيق والسداد.

المبحث الأول

المسئولية التضامنية عن نقل العدوى الفيروسية

تمهيد وتقسيم:

بادئ ذي بدء وقبل البحث عن مدي انطباق أحكام التضامن على العلاقة بين المريض المصاب بالعدوى الفيروسية لفيروس كورونا وبين الاشخاص المخالطين له والمتسببين في نقل العدوى الفيروسية اليه وصلاحيته كإطار حاكم لعلاقة المسئولية فيما

[1] التقنين المدني المصري مادة (١٦٩).

(ISSN: 2537- 0758)

بينهم رأينا أن نقسم هذا الجزء لمطلبين نتناول في أولهم الحديث عن نظام التضامن بين المدينين من حيث مفهومه وشروطه ومصادره وأحكام هذا النظام في كلا من التشريع المصري والفرنسي.

ثم تخصص المطلب الثاني لبحث مدي انطباق أحكام التضامن على العلاقة بين الاشخاص المسئولين عن نقل العدوي الفيروسية بفيروس كورونا والمريض المصاب بالعدوى **وذلك كما يلي:**

المطلب الأول: التضامن بين المدينين (التضامن السلبي) كأحد أوصاف الالتزام

المطلب الثاني: مدى انطباق احكام التضامن بين المدينين فى حالة نقل العدوى الفيروسية بفيروس كورونا.

المطلب الأول

التضامن بين المدينين (التضامن السلبي) كأحد أوصاف الالتزام

تمهيد وتقسيم:

ان التضامن بصفة عامة يعرف بانه وصف يلحق بالالتزام متعدد الأطراف يمنع بين انقسامه[٢].

فالأصل في المساءلة المدنية. وجوب تعويض كل من لحقه ضرر يستوي في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي. لغير من وقع عليه الفعل الضار المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبي. علة ذلك. الضرر الأصلي الذي يسببه الفعل الضار لشخص معين قد يرتد عنه ضرراً آخر يصيب الغير من ذويه مباشرة فيولد له حقاً شخصياً في التعويض مستقلاً عن حق من وقع عليه الفعل الضار أصلاً ومتميزاً عنه فيجد أساسه في هذا الضرر المرتد لا الضرر الأصلي وإن كان مصدرهما فعلاً ضاراً واحداً. التعويض عن الضرر الأدبي. ماهيته. ليس هناك معيار لحصر أحواله. مؤدى ذلك. المواد ١٦٣، ١٧٠، ٢٢١، ٢٢٢/ ١ مدني[٣].

والتضامن قد يكون بين الدائنين ويسمى تضامن إيجابي وهو نادر الحدوث في الواقع العملي ويقع عندما يكون هناك أكثر من دائن[٤].

---

[٢] الجواد محجوب على دروس في حكام الالتزام، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية (٢٠١٨) ص٢٠١

[٣] القانون المدني المصري المواد ٢٢٢،٢٢١،١٧٠،١٦٣/١.

[٤] عبد الرزاق السوري الوسيط في شرح القانون المدني، النظرية العامة الاحترام بصفة عامة–أحكام الالتزام الجزء الثالث، دار النشر الجامعات المصرية ١٩٥٦، ص٢٤٤.

وطبقا للتضامن الايجابي يحق لكل دائن مطالبة المدين بالوفاء بالدين كله دون الوقوف على حصة هذا الدائن في الدين ويكون وفاء المدين لأيا من الدائنين بالدين مبرءا لذمة المدين قبل باقي الدائنين[٥].

وقد يكون التضامن بين المدينين ويسمى التضامن السلبي ويقع عندما يقضى الأمر أن كل واحد من المدينين المتضامنين يلتزم بالوفاة بكل الالتزام للدائن الذي وجه إليه المطالبة وينوب عند وفاءه عن باقي المدينين[٦]، وهو ما نختصه بالبحث تفصيليا كما يلي.

الفرع الأول
مفهوم تضامن المدينين (التضامن السلبي)

يقصد بلفظ تضامن المدينين في اللغة (هو أن يكون كلا من المدينين المتضامنين مدينا للدائن بكامل الدين بما يخول الأخير مطالبة أيا منهم)[٧].

فالتضامن السلبي هو عبارة عن تضامن المدينين بان يتعدد المدينون بدين واحد غير قابل للانقسام بطبيعته ويكون كل منهم ملزماً في مواجهة الدائن بأداء الدين كله. اي ان الدائن يستطيع ان يطالب أي مدين بالدين كامل ويكون لكل مدين ان يبرئ ذمته وذمة سائر المدينين بالوفاء بكل الدين للدائن. ويكون للمدين الموفي بعد ذلك حق الرجوع إلى سائر المدينين كلاً بنسبة حصته في الدين[٨].

وقد تناولت أحكام القانون المدني المصري مسألة التضامن السلبي بين المدينين ونظمت أحكامه المادة ٢٨٤ والتي نصت علي أنه اذا وجد تضامن بين المدينين فإن وفاء أحدهم بالدين مبرء لذمة الباقي[٩].

وكذلك قام المشرع الفرنسي بتنظيم أحكام التضامن السلبي في التقنين المدني الفرنسي بنصه علي أن التضامن بين المدينين يحمل كلا منهم الالتزام بكل الديون وإذا

وفي نفس المعنى (Pilon) النظرية العامة في النيابة في الالتزامات رسالة من كان سنة ١٨٩٧

[٥] المتقنين المدن المصري مادة (٢٨٠).

[٦] عز الدين الدناصوري المسئولية المدنية الى ضوء العقه وانقضاء منشورات نادي القضاة الطبعة الثانية ١٩٩٢ ص ٤٨١

[٧] معجم المعان الجامع، دار التراث العربي، ج٣ ص٩٨.

[٨] د. حسن عبد الباسط جميعي (النظرية العامة للالتزامات– أحكام الالتزام) دار الثقافة العربية، طبعة ٢٠١٦، ص١٥٥.

[٩] التقنين المدني المصري مادة (٢٨٤).

(ISSN: 2537- 0758)

قام بدفعها أحدهم تحررهم جميعاً من الالتزام تجاه الدائن ويجوز للدائن أن يطلب الدفع من مدين معين أو عدة مدينين من اختياره[١٠].

كما أن القضاء قد تناول تحديد مفهوم وقواعد التضامن السلبي بين المدينين في العديد من الأحكام نذكرها منها قضاء محكمة النقض المصرية والذي نص في حكمه على "..... التضامن السلبي هو أن يكون كلا من المدينين المتضامنين ملتزما في مواجهة الدائن بالدين كاملاً غير منقسم وللدائن أن يوجه مطالبته إلي من يختاره منهم على انفراد أو مجتمعين وأن وجهها لأحدهم ولم يفلح فى استيفاء الدين كله أو بعضه فله أن يعود المطالبة المدينين الأخرين بما بقى من الدين[١١].

فالتضامن السلبي يمكن الدائن من الحصول على الائتمان اللازم حيث يهيئ للدائن تأمين شخصي قوي لأنه يجنبه خطر إعسار احد المدينين فإن أعسر أحد المدينين قسمت حصة المعسر على الباقين بحيث يتحملوا نتيجة هذا الاعسار فيما بينهم بقدر حصة كل منهم في الدين ويجوز لهم الرجوع على المعسر أن أوسر بحصته في الدين التضامني وبذلك يعتبر التضامن السلبي أهم من الكفالة.

اما لو اشترط الدائن تضامن الكفيل مع المدين الاصلي منذ البداية فإنه هنا يصل الي المرتبة العليا من الكفالة الشخصية اذ أنه يستطيع هنا الرجوع منذ البداية علي ايهما شاء مع تعادلهما في مرتبة المديونية فيصبح للدائن مدينان بدلا من مدين واحد كل منهم ملتزم نحوه بالدين جميعه[١٢].

الفرع الثاني

الاسس التي يقوم عليها تضامن المدينين (التضامن السلبي)

إن علاقات المسئولية التضامنية عامة والتضامن السلبي بين المدينين بصفة خاصة تقوم علي أسس واحدة ومشتركة وهي وحدة الالتزام مع تعدد الروابط ووجود مصلحة مشتركة بين المدينين[١٣].

---

[١٠] التقنين المدني الفرنسي مادة (١٣١٣).

[١١] محكمة النقض المصرية، الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٢٥ق. جلسة ١٩٦١/٣/١٦.

[١٢] عبد الرزاق السنهوري المرجع السابق ص ٢١٩.

[١٣] محمود عبد الرحمن، النظرية العامة للالتزامات (احكام الالتزام) دار الثقافة العربية، مصر، الطبعة الثالثة، ٢٠١٢، ص ٣١٥.

ويقصد بوحدة محل الالتزام أن ما يلتزم به كل مدين هو نفس ما يلتزم به باقي المدينين الآخرين فكل مدين متضامن عن دين او تعويض يكون مسئول منفردا أمام الدائن عن كل الدين أو التعويض مما يخول الدائن مطالبة أيا من المدينين المتضامنين بالمديونية[١٤].

أما معنى تعدد الروابط أن الدائن تربطه بكل مدين رابطة قد تتفق وقد تختلف في أوصافها سبب نشأتها او صفتها او من حيث الشكل عن الروابط التي تربط هذا الدائن بباقي المدينين[١٥].

أما بالنسبة للمصلحة المشتركة والتي تعدد من أهم الأسس التي يقوم عليها نظام التضامن السلبي بين المدينين بل ومن أهم خصال هذا النظام فتقوم علي فكرة وحدة المصلحة بين كل المدينين والتي كانت الدافع وراء إنشاء هذا التضامن فيما بينهم، ووجود المصلحة المشتركة بين المدينين هي التي تخول كل مدين حق النيابة عن باقي اقرانه من المدينين الاخرين المتضامنين معه في القيام باي اجراء لمصلحتهم وهو ما اصطلح عليه الفقه بالنيابة فيما ينفع لا فيما يضر فكل تصرف يصدر من أي من المدينين المتضامنين يقلل من التزامهم التضامني بالانقاص أو الوفاء أو مد الاجل يمتد اثره تلقائيا لباقي المدينين المتضامنين[١٦].

الفرع الثالث

مصادر تضامن المدينين (التضامن السلبي)

أن المشرع الفرنسي قد نص علي أن التضامن إما أن يكون قانونيا أو اتفاقيا ولا يمكن افتراضه[١٧]. وبناء عليه فان مصادر التضامن هي تتلخص في كلا من:

أ/ العقد:-

ويقصد بذلك اتفاق الدائن مع المدينين على تضامنهم في الوفاء بالدين ويجب أن يكون هذا الشرط صريحا معبرا عن رضاء هؤلاء المدينين وانصراف ارادتهم الخالية من العيوب لإنشاء هذا التضامن فيما بينهم وذلك بعبارات صريحة وواضحة أو ان يكون

---

[١٤] عز الدين الدناصوري المرجع السابق ص ٤٨٣

[١٥] حكم محكمة النقض المصرية: الطعن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٦٥٦ق بتاريخ ١٩٩٠/٠٣/٢٥

[١٦] عز الدين الدناصوري، المرجع السابق من ٤٨٤

[١٧] التقنين المدني الفرنسي، مادة (١٣١٠)

(ISSN: 2537- 0758)

الاتفاق بصورة ضمنية وليست مفترضة[١٨] سواء كان الاتفاق علي التضامن مدرج بمتن العقد او تاليا له[١٩].

كما يجب الإشارة والتنويه الي كون التضامن قد ينشأ عن الإرادة المنفردة كالوعد بالجائزة الذي قد يعين فيه عدة اشخاص على وجه التضامن فيما بينهم مبلغ مالي لمن يعثر على شيء ضائع او يقوم بأي عمل آخر ويترتب على ذلك مجموعة من النتائج منها انه على من يدعي التضامن أن يثبت وجوده وعند الشك في التضامن يعتبر غير قائم.

ب/ القانون: من الملاحظ أن التضامن بحكم القانون واجب في الالتزامات التقصيرية فقط أما في الالتزامات التعاقدية فالتضامن لا يكون سوى باتفاق.

ولقد انتهج القضاء فى كلا من مصر وفرنسا في احكامهما نفس نهج المشرع المصرى والفرنسي في حصر مصادر التضامن بين المدينين في الاتفاق ونصوص القانون فقط وهو ما أكدته محكمة النقض بقولها إن التضامن لا يفترض ولا يؤخذ بالظن ولكن ينبغي أن يرد إلى نص فى القانون أو اتفاق صريح أو ضمني ويتعين علي الحكم الذي يرتب المسئولية التضامنية فى غير عمومه أن يبين الأساس الذى استند إليه في ذلك الحكم الذي يلزم جميع المحكم عليهم بالتضامن دون أن يبين سنده يكون مخطأ قصور الأسباب"[٢٠].

وعلى ذلك كله فإن التضامن بين المدينين (السلبى) لا يمكن أن يفترض ولكن يجب أن يكون إما مقررا بنص قانوني به عبارات صريحة وواضحة تدل على التضامن[٢١].

أو أن يكون مصدر التضامن بين المدينين هو الاتفاق بينهم وبين الدائن على أن تكون مسئوليتهم أمامه مسئولية تضامنية عن الالتزام أو الدين محل الاتفاق ويجب أن يكون هذا الاتفاق على التضامن بعبارات صريحة وواضحة كما يمكن أن ينشأ التضامن بالاتفاق الضمني عليه بين أطرافه مع وجود إمارات وعلامات وأدلة واضحة وجازمة

---

[١٨] نقض مدني ١٩٤٢/١٠/٢٩ رقم ١٨٢ ص ٤٨٨.

[١٩] مصر الوطنية ١٨٩١/٤/٢١ الحقوق ٦ص ٧٦– استئناف مختلط ١٩٣٧/١٢/١٠.

[٢٠] محكمة النقض المصرية الدائرة المدنية. الطعنان ٦٦٨/٦٤١، سنة ٦ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٨.

[٢١] نص المادة ٧٠٣ مدني مصر على تضامن الوكلاء المتعددين المسئولية عن الضرر الذي يصيب موكلهم نتيجة خطأهم المشترك.

على اتجاه نية اطراف الاتفاق لإنشاء مسئولية تضامنية على عاتق المدينين وهذا ما أكدته أحكام القضاء[٢٢].

على أنه يلاحظ عند القول بوجود اتفاق علي التضامن بين المدينين بصورة ضمنية فإنه يجب عند استخلاص وجود هذا الاتفاق الضمني أن يتأكد القاضي من وجود ظروف وإمارات مؤكدة وواضحة وجالية لوجود هذا الاتفاق الضمني وليست فقط مرجحة لوجوده[٢٣].

المطلب الثاني
مدى انطباق احكام التضامن بين المدينين فى حالة نقل العدوى الفيروسية بفيروس كورونا

وبتطبيق هذه الفكرة أو النظام القانوني الخاص بالتضامن بين المدينين علي حالة المريض المصاب بالعدوى الفيروسية بفيروس كورونا والتي قد انتقلت إليه من خلال عدة أشخاص أو مصادر مختلفة أدت جميعها لإصابته بتلك العدوى الفيروسية.

نجد اننا امام أحد فرضين أو حالتين يترتب عليهم إصابة المريض وانتقال العدوى الفيروسية إليه من خلال عدة أشخاص.

الفرض الأول:- هو إما أن يتم نقل العدوى الفيروسية من خلال عدة أشخاص يخالطهم المريض أثناء ممارسته لواجبات ومتطلبات حياته اليومية فتنتقل إليه العدوى من أكثر من شخص منهم يكون كلا منهم حاملا للفيروس سواء في فترة حضانة الفيروس[٢٤] أو أصبح مصاباً به ولكنه لم يراعي التدابير الاحترازية الخاصة بذلك[٢٥].

الفرض الثاني:- هو أن تتم نقل العدوى الفيروسية للمريض من خلال عدة أشخاص من الفريق الطبي المعالج له أثناء تلقيه العلاج أو أثناء قضاؤه لمرحلة الاستشفاء من

---

[٢٢] حكم محكمة الاستئناف المصرية الصادر في ٣ ديسمبر ١٨٩٦ والذي قضي بأن تعهد كل مدين بنفس الدين ف التزام مستقل يستخلص منه التضامن.

[٢٣] د. عبد الرازق السنهوري، المرجع السابق، ص٢٤٤.

[٢٤] قد تظهر مؤشرات المرض بفيروس كورونا المستجد وأعراضه بعد ١٤ يوم من التعرض له وتسمى تلك بفترة الحضانة والتي تبدأ بعد تلقي الفيروس وقبل ظهور الأعراض
https://www.who.int/ar/emergencies discascsnovel-coronaviras.2019advice-for-public/q acoronaviruses

[٢٥] التدابير الاحترازية لتقليل نشر العدوى بفيروس كورونا أثناء فترة حضانة الفيروس
https://www.mayoclinic.com

(ISSN: 2537- 0758)

سبق الاصابة بعدوي كورونا او اثناء قضاؤه لفترة الحجر الصحي[٢٦] داخل احدي المؤسسات الطبية المخصصة للعزل والحجر الصحي وانتقلت له العدوي بسبب الاخلال المهنى الجسيم للأفراد والأطقم الموجودة بدور العزل أو بالمستشفيات التي يتم بداخلها تنفيذ اجراءات الحجر الصحي تلك الاطقم المسئولة عن ضمان مدي سلامة التعقيم والتطهير بداخلها بعدم اتباع الإجراءات الاحترازية المنصوص عليها للوقاية من نشر العدوى بفيروس كورونا (COVID 19)[٢٧]. أو كان المريض يمارس ذلك الحجر والعزل الصحي من منزله تحت اشراف طاقم طبي تسبب احد افراده في نقل العدوى بفيروس كورونا لشخص المريض[٢٨].

ونحن نعتقد انتا نكون بذلك قد قمنا بالحصر للحالات والفروض التي من الممكن أن يتم خلالها نقل العدوي بفيروس كورونا (COVID 19) للمريض من خلال أكثر من شخص وذلك من خلال التحليل المنطقي للبيانات والاحصاءات المبينة لظروف نقل العدوي الفيروسية للمرضى[٢٩].

(فالعدوي قد تنتقل نتيجة لتداعيات مخالطة الانسان لأشخاص في دائرة معاملاته اليومية أو للمصاب في مرحلتي الحجر الصحي للاشتباه بحمل العدوي أو استشفاء المريض من الفيروس وذلك أيضا من خلال مخالطته لحاملي الفيروس في تلك المرحلتين- الحجر او الاستشفاء والنقاهة- لأشخاص الفريق الطبي المشرف علي علاجه).

انطلاقا مما سبق وبالنظر للعلاقة محل البحث- المسئولية التضامنية عن نقل العدوي الفيروسية بفيروس كورونا (COVID 19)- نجد أننا بصدد علاقة مديونية او التزام بالتعويض متعدد الأطراف في جانبها المدين والمتمثل في الاشخاص المتسببين في نقل العدوي الفيروسية للمريض- الذى أدى عدم التزامهم بالتدابير الاحترازية المانعة لنقل

---

[٢٦] قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤- الجريدة الرسمية العدد (١١) مكرر ٢٠٠٤/٣/١٣.

راجع إجراءات الحجر الصحي لمرضى فيروس كورونا/ مركز معلومات الكورونا التابع لوزارة الصحةhttps//corona health.gov.il

[٢٧] قرارات رئيس الوزراء (٩٣٩/٧٦٨/٧١٩) لسنة ٢٠٢٠، الجريدة الرسمية

[٢٨] قرارات رئيس الوزراء (٩٣٩/٧٦٨/٧١٩) لسنة ٢٠٢٠، الجريدة الرسمية

[٢٩] راجع إحصاءات وزارة الصحة المصرية عن حالات الاصابة بعدوى فيروس كورونا المستجد https//corona health.gov.il

العدوى الفيروسية بفيروس كورونا (COVID 19) لشخص المريض- أنهم مسئولين أمامه مسئولية تضامنية بموجب أحكام المسئولية التقصيرية عن عملهم الغير مشروع[٣٠] وهو عدم التزام هؤلاء الأشخاص المخالطين للمريض بالتدابير الاحترازية مما أدى إلى نقل العدوى الفيروسية من كلا منهم لشخص المريض.

ومرجع ذلك أن كل شخص من هؤلاء قد قام بعمل غير مشروع وهو عدم اتباع الاجراءات الاحترازية (خطأ) نتج عنه إنتقال العدوي الفيروسية للمريض (الضرر) مما ادي لإصابته بالمرض نتيجة نقل العدوى (علاقة السببية).

وبالتالي وطبقا لما سبق من توافر عناصر المسؤلية القانونية يعد هؤلاء المخالطين مسئولين مسئولية تضامنية عن نقلهم للعدوى الفيروسية للمريض وذلك يتفق مع ما نص عليه المشرع المصرى في المادة (١٦٩) من القانون المدني في شأن ذلك إذ أنه إذا تعدد المسئولين عن عمل ضار كانوا متضامنين فى التزامهم بتعويض الضرر وتكون المسئولية فيما بينهم بالتساوى إلا إذا عين القاضي نصيب كلا منهم في التعويض"[٣١].

من أحكام محكمة النقض في هذا الشأن:-

المُقرَّر بنص المادة ١٦٩ من القانون المدني أنه إذا تعدَّدَ المسؤولون عن فعل كانوا متضامنين في التزامهم بالتعويض.

التضامن في القانون معناه أن يكون كلٌ من المطالبين به ملزمًا لطالبٍ واحدٍ أو اكثر بكل المبلغ المطلوب به[٣٢].

وبالنظر لنص المادة (١٦٩) سالفة الذكر نجد أن المشرع قد اشترط لقيام المسئولية التضامنية عن الفعل الغير مشروع عدة شروط وهي:

١- أن يكون كل شخص من المدينين قد ارتكب خطأ.

٢- أن يكون الخطأ الذى ارتكب من كل مدين قد تسبب في حدوث الضرر.

٣- أن يكون الضرر واحد أي أن يكون الضرر الذي أحدثه كلا منهم بخطئه هو ذات الضرر الذي أحدثه الأخرون[٣٣].

---

[٣٠] سمير عبد السيد تناغو، مصادر الالتزام، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى ٢٠٠٩، ص٢٦١ وما بعدها.

[٣١] التقنين المدني المصري. (١٦٩)

[٣٢] طعن رقم ٥١٦ لسنه ٢٩ ق جلسه ١٩٦٤/١٠/١٢

[٣٣] د. عبد الرازق السنهوري، المرجع السابق، ص٢٣٥.

(ISSN: 2537- 0758)

حيث انه من المُقرَّر بنص المادة ١٦٩ من القانون المدني أنه إذا تعدَّدَ المسؤولون عن فعل كانوا متضامنين في التزامهم بالتعويض.

التضامن في القانون معناه أن يكون كلٌ من المطالبين به ملزمًا لطالبٍ واحدٍ أو اكثر بكل المبلغ المطلوب به[٣٤].

وعلى ذلك لو اتبعنا الحالة محل البحث سوف نجد أن هؤلاء المخالطين يعدوا مسئولين مسئولية تضامنية عن نقل العدوى الفيروسية للمريض ويمكن تطبيق قواعد وأحكام اتضامن المدينين (التضامن السلبى) عليهم وبالتالي يجوز للمريض مطابتهم جميعا أو أيا منهم منفرداً بكامل التعويض عن إصابته بالعدوي الفيروسية لفيروس كورونا (COVID 19) المستجد وذلك لانطباق أحكام المادة (١٦٩)م والتي تقضي بأنه إذا تعدد المسئولين عن الفعل الغير مشروع وهم ناقلي العدوي للمريض بأن يكونوا مسئولين تضامنياً أمامه بالتعويض عن إصابته بالعدوي الفيروسية لفيروس كورونا (COVID 19).

تعقيب

وعلي الرغم من أنه "لا إجتهاد مع النص وتقديرنا لإتجاه المشرع في جعل المسئولية الجماعية عن الفعل الضار هي مسئولية تضامنية، إلا أننا أن العلاقة بين المريض المصاب بعدوي كورونا (COVID 19) والأشخاص المتسببين في نقل تلك العدوي اليه تعد إلتزاما تضاموميا أكثر منه تضامنياً. وهو الرأي الذي سنرجيء شرح دعائمه لاحقا.

المبحث الثاني

المسئولية التضاممية عن نقل العدوى الفيروسية بفيروس كورونا

تمهيد وتقسيم:

انه بالنظر لبعض الحالات والتي تفرضها طبيعة الاشياء نفسها نجد أن هناك بعض الحالات والعلاقات يوجد بها عدة اشخاص يكونوا ملتزمين أمام الدائن نفسه وكل منهم ملتزم بكل الدين مع عدم قابلية هذا الدين للانقسام في الوقت الذي لا يوجد فيه نص او اتفاق يقرر تضامنهم في هذا الالتزام.

وقد اقر كلا من الفقه والقضاء هذه الحالة وميزها عن حالة الالتزام التضامني واطلق عليها مصطلح تضامم المدينين أو الالتزام التضاممي.

---

[٣٤] طعن رقم ٥١٦ لسنه ٢٩ ق جلسه ١٩٦٤/١٠/١٢

وبالنظر للفرض الذي نحن بصدد بحثه وهو العلاقة الحاكمة لتعويض المريض عن نقل العدوي الفيروسية لفيروس كورونا له من خلال عدة اشخاص نجد أنها تقترب لفكرة التضامم بين المدينين أكثر من اعتبارها مسئولية جماعية تضامنية فبالنظر لتلك الحالة نجد أننا أمام علاقة بين طرفين أحدهم قد أصيب بضرر يستوجب حصوله علي التعويض العادل وهو المريض المصاب بالعدوى الفيروسية والطرف الآخر يتمثل في عدة أشخاص كلا منهم مسئول بالتعويض اتجاه المريض لقيام كل شخصا منهم بأفعاله في نقل العدوى الفيروسية إليه.

سوف نتناول ذلك في معرض بحثنا في المطلب الأول نوصح من خلاله المقصود بمفهوم الالتزام التضاممي وكيفية نشأته ثم بعد ذلك نستعرض لشروط قيام الالتزام التضاممي في المطلب الثاني حيث نوضح فيه شروط و احكام التضامم بين المدينين على حالة نقل العد وى الفيروسية للمريض من أكثر من شخص وذلك كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الالتزام التضاممي

المطلب الثاني: شروط الالتزام التضاممي بين المدينين عن نقل العدوى الفيروسية بفيروس كورونا

المطلب الأول
مفهوم الالتزام التضاممي

أولا: تعريف الالتزام التضاممي:

١ – التعريف اللغوي للتضامم

إن أصل لفظ التضامم في اللغة العربية مشتق من كلمة (تضام) وهي مشتقة من ضم الشيء إلي الشيء فيقال تضام القوم أي انضم بعضهم البعض[٣٥].

كما نجد أصل لكلمة تضامم في حديث جرير بن عبدالله قال: كنا عند النبي صلى الله عليه و سلم فنظر إلى القمر ليلة يعنى البدر، فقال: "إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر، لا تضامون فى رؤيته فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس، وقبل غروبها فافعلوا"[٣٦].

---

[٣٥] ابن منظور، لسان العرب مادة (ضم) (القاهرة: دار المعارف، بون تاريخ نشر) الجزء الرابع، ص٢٦٠٩.

[٣٦] صحيح البخاري، دار احياء التراث ١٩٥٩ المجلد الخامس الحديث رقم (٢٤٤٧٣) ص ٥٧٣

(ISSN: 2537- 0758)

ومن الواضح أن المعنى اللغوي يعطينا تفرقة واضحة بين التضامن والتضامم فإذا كان التضامن يعطي ضمان للدائن بأن كل مدين متضامن يضمن الآخرين في سداد الدين، فإن التضامم يعني أن ذمم المدينين تضامت في الوفاء للدائن أي يمكن اعتبارها تراصت أمام الدائن و يمكنه استيفاء حقه من أي منها.

٢- التعريف القانوني للالتزام التضاممي:

بالبحث في النصوص التشريعية لاحظنا اغفال المشرع في العديد من التشريعات المقارنة النص صراحة على فكرة الالتزام التضاممي وقيام بعض الشراح بإطلاق مصطلح (المسؤولية المجتمعة)[٣٧]. للتعبير عن التضامم وتمييزه عن فكرة أو نظام تضامن المدينين.

أما بالنسبة للقانون الفرنسي والذى يعد أول من نقل فكرة الالتزام التضاممي عن القانون الروماني فإنه قد تناول معنى كلمة تضامم في عبارة (obligation insolidum) [٣٨].

وهذا المصطلح ينقسم إلي كلمتين هما كلمة (insolidum) وهي كلمة لاتينية الاصل تعني "الكل" وتستخدم لوصف الديون أحيانا كما ورد في بعض القواميس القانونية.[٣٩]

وكلمة (obligation insolidum) وتعني التزام وبالتالي فإنها تصير مصطلح واحد (oblgation insolidum) أو التزام تضاممي او التزام بالكل (أي التزام كل المدينين بالوفاء بكل الديون دون الرجوع إلى الأخرين)[٤٠].

٣- التعريف الفقهي للتضامم:

أ) الالتزام التضاممي في الفقه الفرنسي.

نجد البعض عند تعريفه للتضامن قد انصب تركيزهم علي عناصر التضامن من حيث تعدد المدينين وانعدام رابطة التضامن فهم يعرفون نظام التضامم بأنه يوجد التزام

---

(37) G.marty et p. Roynaud Droit CIVIL,T.11,LER VOL, 1962 LES OBLIGATIONS,NO797,P.800

(٣٨) جاد محمد جاد أحكام الالتزام التضامى فى القانونين المدني الفرنسي المصري الاسكندرية، منشاة المعارف، ٢٠٠٣ ص ٨٣.

(39) Gerard cornu, vocabulaire (0) Juridique p.432.

(40) gerard cornu. Vocabulaire (0) juridique p.549.

"تضاممي إذا كان هناك شخصان ملتزمان بالكل في مواجهة نفس الدائن دون أن تكون بينهما رابطة تضامن"(٤١).

وهناك جانب اخر فى الفقه الفرنسي قد وضع تعريفا للالتزام التضاممي من زاوية تعدد الفاعلين أو المسببين للضرر الواحد فقط وقرروا التزام كل مسببي الضرر بكامل التعويض حالة عدم قدرة المحكمة على تحديد دور كلا منهم على وجه الدقة ويستطيع المضرور اقتضاء كل التعويض من أيا منهم(٤٢).

في حين أن هناك جانب أخر من الفقه الفرنسي يتزعمه الفقيه (بوتييه) يرى اختلاف وتمايز التضامن عن التضامم لأن التضامم ينشأ عند تعدد المدينين بدين واحد الأسباب مختلفة وعدم وجود اتفاق بينهم علي أحداث هذا الضرر فالمشتركون في ارتكاب جريمة يسألوا عن الوفاء بالتعويض دون أن يكون لهم أن يدفعوا بالتجريد أو التقسيم وهو ما يشكل صراحة نموذج للتضامم وليس التضامن"(٤٣).

ب) تعريف الالتزام التضاممي في الفقه المصري

بالنسبة للفقه المصرى عند تعرضه لنظام التضامم بين المدينين فإن أول من تناول فكرة الالتزام التضاممي وتحدث عنها في الفقه المصرى هو العلامة الجليل الدكتور عبد الرزاق السنهوري والذى يرى أنه قد تتعدد مصادر الالتزام مع بقاء محله واحدا مثال ذلك ما تناولته المادة (٧٩٢) من القانون المدني المصري في فقرتها الثانية عندما تحدثت عن تعدد الكفلاء بالتزام معين بموجب عدة عقود مستقلة بكفالة نفس الدين(٤٤).

وهناك تعريف آخر لبعض الشراح بأن الالتزام التضاممي يوجد "عندما يكون هناك شخصان أو أكثر ملتزمين بكل الدين في مواجهة الدائن ويستطيع هذا الأخير أن يطالب أياً منهم بالدين كله بالرغم من عدم وجود تضامن فيما بينهم(٤٥).

---

(41) jean Vincent l'extension en jurisprudence de la notion de sdidurite bassiv. RTD civ. 1939 No57. P667 668.

(٤٢) جاد محمد جاد المرجع السابق، ص ١٠٣

(٤٣) نبيل إبراهيم سعد التضامم ومبدأ عدم افتراض التضامم دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية، ٢٠١٧، ص ٢٤.

(٤٤) د. عبد الرزاق السنهوري، المرجع السابق، ص ٣٢٢ وما بعدها.

(٤٥) نبيل ابراهيم سعد المرجع السابق، ص ٥

(ISSN: 2537- 0758)

المطلب الثاني
شروط الالتزام التضاممي بين المدينين عن نقل العدوى الفيروسية بفيروس كورونا

بالنظر إلى تعريف نظام التضامم بين المدينين أو الالتزام التضاممي نجد أن نشأة هذا النظام أو لكي تصبح العلاقة بين الدائن والمدينين المتعددين هي علاقة تضامم يجب ان تتوافر شروط محددة وهى بشكل عام كالاتى:

- **تعدد المدينين**
- **وحدة المحل (وحدة الدين)**
- **تعدد الروابط (تعدد أسباب المديونية)**
- **عدم قابلية محل الالتزام للانقسام و انتفاء التضامن بين المدينين**
- **تعدد أو تكرار مصادر الالتزام**

وفيما يلى سنقوم بشرح هذه الشروط شرحا موجزا

١ – تعدد المدينين.

يعد هذا الشرط بديهيا لقيام علاقة التضامم فيجب وجود أكثر من مدين أمام نفس الدائن ولكن بمصادر متعددة[٤٦]. ومن المعلوم أن شرط تعدد المدينين من الشروط المطلوبة أيضا في التضامن السلبى أي انه يمكن اعتباره من الشروط المشتركة بين النظامين التضامن السلبي والتضامم.

ويأخذ تعدد المدينين فى نظام التضامم اشكال متعددة لا تقع تحت نطاق الحصر بل المثال كحالة التزام المؤمن مع الشخص المسئول عن الضرر كلاهما في مواجهة المضرور بالتعويض التزاما تضاميا على الرغم من اختلاف مصدر ونوع المسئولية لكل مدين منهم فالمؤمن تكون مسئوليته عقديا بينما المسئول عن الضرر أو المتسبب في الخطأ تكون مسئوليته تقصيرية وعلي الرغم من اختلاف نوعي المسئولية هذا إلى أن كلاهما يكون مدين بالتضامن بالتعويض أمام المضرور[٤٧].

ويلاحظ أنه لا مجال للتضامم فى حالة إذا وقع خطأ من الغير وهو أحد المدينين الذين تسبب فعلهم فى وقوع نفس الضرر للشخص مع قيام حالة من حالات الإعفاء من

---

[٤٦] بلحاج العربي: احكام الالتزام في ضوء قواعد الفقه الإسلامي (مقال من مجلة الجامعة الإسلامية العلوم الشرعية) العدد ١٩٦ الجزء الثاني ٣٩٦.

[٤٧] نبيل إبراهيم سعد المرجع السابق، ص ٥٨.

المسئولية لدى المدينين الأخرين في حالة القوة القاهرة أو الحادث الفجائي لأن الدائن هنا لا يستطيع سوء بالرجوع علي مدين واحد فقط وهو لم تتوفر لديه أي سبب من أسباب الإعفاء من المسئولية[٤٨].

٢- وحدة المحل (وحدة الالتزام أو الدين):

إن شرط وحدة المحل يعني أن محل التزام المدينين واحد، وهو إشباع حاجة الدائن أو سداد دين معين يلتزمون جميعا به أمامه، و على كل منهم أن يؤديه كاملاً و أي وفاء من جانب أحدهم يبرئ نمة الباقين أمام هذا الدائن ويقصد بشرط وحدة المحل أو وحدة الدين أيضا أن يكون كل مدين متضام من المدينين قد تسبب بفعله في حدوث نفس الضرر للدائن ويكون كل مدين ملزما بسداد كامل الدين للدائن كما أن وفاء أحدهما يبرء ذمة باقي المدينين المتضامنين أمام الدائن بمقدار الجزء الذي تم الوفاء به[٤٩].

ومن المعلوم ان شرط وحدة المحل من الشروط المطلوبة أيضا في التضامن السلبى اى أي انه يمكن اعتباره من الشروط المشتركة بين النظامين التضامن السلبي والتضامم.

إلا أن هناك رأي للفقه قد اتجه إلى جواز تعدد محل الدين في الالتزام التضاممي بل أن هذا هو ما يميزه عن نظام التضامن فيرى أنصار هذا الرأي أن كل مدين في الالتزام التضاممي يكون ملزم فى مواجهة الدائن ليس بنفس الشيء وإنما بشيء مماثل أو مشابه ذلك أن كل دين يختلف عن الآخر في مصدره ومحله[٥٠].

لا أن الرأي الراجح فقها يرى أن الالتزام التضاممي موحد المحل والدليل على ذلك هو أن الدائن لا يستطيع المطالبة به سواء مرة واحدة[٥١].

٣- تعدد الروابط (تعدد أسباب المديونية):

ومن المعلوم أن شرط تعدد الروابط من الشروط المطلوبة أيضا في التضامن السلبي والروابط فى العلاقة التضاممية لا تكون مختلفة فحسب وإنما تتعدد الروابط بحسب تعدد المدينين ويترتب على ذلك أن العيوب أو الأوصاف الخاصة بكل رابطة لا تؤثر

---

[٤٨] محمد حسنين، الوجيز فى نظرية الالتزام، مصادر الالتزام وأحكامها في القانون المدنى الجزائري المؤسسة الوطنية للكتاب سنة ٢٠٠٨ ص ٣٢٥

[٤٩] عبد الرزاق السنهوري، المرجع السابق، ص ١٠٣١.

[٥٠] انولر العروس وامجد النور العمروسي "التضامن والتضامم والكفالة في القانون المدني" ص٢٢٦

[٥١] جاد محمد حاد المرجع السابق من ٩٨

(ISSN: 2537- 0758)

على الروابط الأخرى وكذلك الحال في أسباب الانقضاء الخاصة بكل رابطة فهي لا تؤثر على الأخرى[٥٢].

فقد تكون الروابط والالتزامات مختلفة من حيث طبيعتها كأن يكون أحدها التزاما عقديا والأخر ناتج عن المسئولية التقصيرية كحالة المؤمن والمؤمن له تجاه المضرور وقد تكون الالتزامات كلها من طبيعة واحدة إلا أنها تتكرر كحالة التزام الكفلاء المتعددين بعقود متوالية ومختلفة أمام الدائن[٥٣].

٤- تعدد مصادر التزامات المدينين:

يعد هذا الشرط هو أهم ما يميز الالتزام التضاممي ونظام التضامم بين المدينين عن فكرة التضامن السلبي أو نظام تضامن المدينين إذ يقصد بتعدد مصادر الالتزام للمدينين أن يستقل مصدر التزام كل مدين عن مصادر التزامات باقي المدينين المتضامين[٥٤].

كحالة مسئولية العامل ومحرضه على ترك العمل بالتعويض أمام صاحب العمل فهذا نجد أن التزام العامل مصدره المسئولية العقدية وهو عقد العمل المبرم بينه وبين صاحب العمل الذي تسبب له في انقطاعه عن العمل بأضرار أما المحرض فتنشأ مسئوليته التقصيرية عن فعله الغير مشروع بقيامه بتحريض العامل على ترك العمل والإضرار بصاحب العمل[٥٥].

فمن مظاهر تعدد الروابط بين المدينين المتضامين والدائن هو جواز أن يلحق كل رابطة وصف يميزها عن باقي الروابط الاخري التي تنشأ بين باقي المتضامين والدائن كان تكون أحدي تلك الروابط معلقة علي شرط او مضافة لأجل بينما باقي الروابط الأخري منجزة[٥٦].

ويترتب علي هذا التفاوت والاختلاف بين روابط المتضامين والدائن ان يراعي هذا الأخير الوصف الذي يلحق برابطة المدين به كحالة أن يكون الالتزام مؤجل او معلق

---

[٥٢] د. محمد حسنين المرجع السابق، ص ٣٢٢.

[٥٣] التقنين المدني المصري مادة ٧٩٢.

[٥٤] جاد محمد جادة المرجع السابق، ص ١١٥ وما بعدها.

[٥٥] د. عبد الرزاق السنهوري، المرجع السابق، ص ٣٢٦.

[٥٦] على عبده محمد علي "الأخطاء المشتركة واثرها على المسئولية" (الاسكندرية: دار الجامعة الجديد، ٢٠٣٣) ص ١٠١.

علي شرط فيجي علي الدائن عند قيامه بالمطالبة بالمديونية محل الالتزام أن ينتظر حلول الأجل المقدر لها او تحقق الشرط المعلقة عليه[٥٧].

٥- عدم قابلية محل الالتزام للانقسام وانتفاء التضامن بين المدينين:

فيشترط لقيام حالة التضامم عدم وجود نظام تضامني بين المدينين سواء بنص القانون أو بالاتفاق وقد عبر عن ذلك جانب من الفقه الفرنسي بالقول بأن الالتزام التضاممي احتياطي كما أنه وجد للتخلص من افتراض التضامن"[٥٨].

فاذا تعدد احد اطراف الالتزام وكان هذا الالتزام قابل للانقسام فلا مجال لقيام أيا من المسئوليتين التضامنية أو التضاممية بين المدينين ولا يسال أي مدين الا بمقدار الا عن الوفاء فقط بمقدار نصيبه او حصته في الدين[٥٩].

أما اذا كان الالتزام غير قابل للانقسام فيجوز الزام أي مدين من المدينين المتعددين بالوفاء بكامل الدين[٦٠] ويكون الدين غير قابل للإنقسام اما بسبب طبيعة محله وبالإتفاق او بنص القانون[٦١].

الخاتمة

مجمل القول ان هناك شروط مشتركة ومتحدة بين التضامن والتضامم، فكلا الالتزامين فيه تعدد للمدينين وتعدد الروابط (علاقة كل مدين بالدائن علاقة مستقلة في الأصل).

أما الفرق الذي ينفرد به التضامم عن التضامن هو تعدد مصادر الالتزام، فالتضامن متفق عليه سلفا ومصدره واحد بالاتفاق الصريح أو الضمني أو بالقانون في بعض الحالات أما التضامم فمصدره متعدد مثال العلاقة القانونية بين المريض المضرور (الدائن) والأشخاص الذين نقلوا اليه العدوى الفيروسية بفيروس كورونا (المدينين) ذلك لأن الالتزام التضامني لم تتوافر شروطه كاملة في العلاقة محل البحث.

حيث ينفرد التضامم بخاصية عدم القابلية للانقسام واستبعاد التضامن،فلا يوجد الالتزام التضاممي إلا اذا أختفى الالتزام التضامني.

---

[٥٧] على عبده محمد علي المرجع السابق من ١٠٤.

[٥٨] جاد محمد جاد، المرجع السابق، ص ١٣٣.

[٥٩] أنور العروسي وأحمد أنور العروسي المرجع السابق ص ٢٣٥.

[٦٠] نبيل ابراهيم سعد، المرجع السابق ص ٢٣٥.

[٦١] التقنين المدني المصري، مادة ٣٠٠.

(ISSN: 2537- 0758)

النتائج

أولا: ومن خلال هذه الدراسة البسيطة اتضح جليا بأن الالتزام التضاممي هو نوع اخر من اوصاف الالتزام، مثله مثل الالتزام التضامني.

ثانيا: أن التزام التضاممي هو الية تشريعية مدنية الغاية منها ضمان الدين للدائن في مواجهة المدينين الذين لا تربط بينهما أي مصلحة أو عقد أو قانون.

ثالثا: أن نظام الالتزام التضاممي هو الأفضل والانسب لتنظيم العلاقة القانونية بين المريض المضرور (الدائن) والأشخاص الذين نقلوا اليه العدوى الفيروسية بفيروس كورونا (المدينين) ذلك لأن الالتزام التضامني لم تتوافر شروطه كاملة في العلاقة محل البحث.

رابعا: تعديل النصوص التشريعية بالنص صراحة على فكرة الالتزام التضاممي بوضع تعريف لفكرة التضامم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

خامسا: انه لابد من سد هذه الثغرة التشريعية بغية توحيد الاحكام القضائية وبغية ضمان الأمن القانوني العقدي، مما يستوجب تقديم بعض التوصيات التي نردها كما يلي:

التوصيات

١- أننا في حاجة ماسة لتدخل تشريعي لإحكام اثار الالتزام التضاممي القانونية سواء فيما بين المدينين المتضاممين أو فيما بينهم وبين الدائن.

٢- أنه لا بد من سد هذه الثغرة التشريعية بغية توحيد الاحكام القضائية وبغية ضمان الأمن القانوني العقدي.

٣- ضرورة تدارك القضاء المصري في قراراته المستقبلية مسألة التضامم الى جانب التضامن في الحكم بالتعويضات المدنية للمضرورين من العدوى الفيروسية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية:

المؤلف

- الجواد محجوب على: دروس في حكام الالتزام، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية (٢٠١٨) ص ٢٠١
- عبد الرزاق السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني، النظرية العامة الاحترام بصفة عامة–أحكام الالتزام الجزء الثالث، دار النشر الجامعات المصرية ١٩٥٦، ص٢٤٤.
- النظرية العامة في النيابة في الالتزامات رسالة من كان سنة ١٨٩٧
- عز الدين الدناصوري: المسئولية المدنية الى ضوء العقه وانقضاء منشورات نادي القضاة الطبعة الثانية ١٩٩٢ ص ٤٨١
- د. حسن عبد الباسط جميعي: (النظرية العامة للالتزامات– أحكام الالتزام) دار الثقافة العربية، طبعة ٢٠١٦، ص١٥٥.
- محمود عبد الرحمن: النظرية العامة للالتزامات (احكام الالتزام) دار الثقافة العربية، مصر، الطبعة الثالثة، ٢٠١٢، ص ٣١٥
- ٨سمير عبد السيد تناغو: مصادر الالتزامم، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى ٢٠٠٩، ص٢٦١ وما بعدها.
- ابن منظور: لسان العرب مادة (ضم) (القاهرة: دار المعارف، بون تاريخ نشر) الجزء الرابع، ص ٢٦٠٩.
- صحيح البخاري: دار احياء التراث ١٩٥٩ المجلد الخامس الحديث رقم (٢٤٤٧٣) ص ٥٧٣
- جاد محمد جاد: أحكام الالتزام التضامى فى القانونين المدني الفرنسي المصري الاسكندرية، منشاة المعارف، ٢٠٠٣ ص ٨٣.
- نبيل إبراهيم سعد: التضامم ومبدأ عدم افتراض التضامم دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية، ٢٠١٧، ص ٢٤.

(ISSN: 2537- 0758)

- بلحاج العربي: احكام الالتزام في ضوء قواعد الفقه الإسلامي (مقال من مجلة الجامعة الإسلامية العلوم الشرعية) العدد ١٩٦ الجزء الثاني ٣٩٦
- محمد حسنين: الوجيز فى نظرية الالتزام، مصادر الالتزام وأحكامها في القانون المدنى الجزائري المؤسسة الوطنية للكتاب سنة ٢٠٠٨ ص ٣٢٥
- انولر العروس،وامجد النور العمروسي:" التضامن والتضامم والكفالة في القانون المدني" ص٢٢٦
- على عبده محمد علي: "الأخطاء المشتركة واثرها على المسئولية" (الاسكندرية: دار الجامعة الجديد، ٢٠٣٣) ص ١٠١
- قرارات رئيس الوزراء (٩٣٩/٧٦٨/٧١٩) لسنة ٢٠٢٠، الجريدة الرسمية
- سقرارات رئيس الوزراء (٩٣٩/٧٦٨/٧١٩) لسنة ٢٠٢٠، الجريدة الرسمية

ثانيا: المراجع الاجنبية

- G.marty et p. Roynaud Droit CIVIL,T.11,LER VOL, 1962 LES OBLIGATIONS,NO797,P.800
- Gerard cornu, vocabulaire juridique p.432
- Malaurie et l. aynes. Cours de droit civil. Les obligations. Ed cujas. Paris.1985
- Gerard cornu
- Gerard cornu, vocabulaire juridique P 549 Obligation insolidum variété d’obligation autont (obligation pour chacun dés débiteurs de payer la totalité de la dette, sauf sonrecours contre les.
- jean Vincent l'extension en jurisprudence de la notion de sdidurite bassiv. RTD civ. 1939 No57. P667 668
- Malaurie et l. aynes. Cours de droit civil. Les obligations. Ed cujas. Paris.1985. p 533